أصدرت أحكاماً بالسجن ضد معظم المتهمين.. والبراءة لجميع المتهمات

الإمارات: «الاتحادية العليا» تسدل الستار على قضية التنظيم السري للإخوان المسلمين

المحكمة الاتحادية العليا حسمت الملف

■ مصادرة الأموال المضبوطة وإغلاق المراكز والمواقع الإلكترونية التابعة للمجموعة

■ «العدل»: المحاكمة اتسمت بالشفافية التامة وعقدت جلساتها علنياً

ابوظبي - «وكالات»: أصدرت المحكمة الاتحادية العليا في الإمارات، امس حكمها في قضية «التنظيم السري» لجماعة الإخوان المسلمين، بالسجن لمدة 10 سنوات لـ 56 متهما في التنظيم الإخواني والحكم 15 سنة على 8 متهمين هاربين خارج الدولة.

وحكمت المحكمة على باقي المتهمين بالسجن من 3 إلى 5 سنوات، بينما حكمت ببراءة 25 آخرين، فيما حكمت بالبراءة على جميع المتهمات وهن أكثر من 20 متهمة في «التنظيم السري» للإخوان بالإضافة الى مصادرة جميع ممتلكات «التنظيم السري».

وقررت المحكمة في جلستها امس برئاسة القاضي فلاح الهاجري.. مصادرة 290 الف درهم من المبالغ التي ضبطت في خزينة منزل المتهم سالم عبدالله راشد ساحوه السويدي.. ومبلغ 100 الف درهم المتحفظ عليه في شركة « طيبة للحج والعمرة » في الشارقة لحساب عيسى معضد السري المهيري.

ومصادرة 20 في المئة من رأسمال مدرسة السلام الإنجليزية في أبوظبي..ومصادرة مبلغ مليون و 100 الف درهم من أموال شركة « منازل للتشييد والعمران» وكذلك مصادرة مزرعة الختم شمال رقم « 79 « المسجلة باسم أحمد محمد كنيد المهيري ومصادرة البناية السكنية التجارية « رقم 1875» في منطقة مويلح في الشارقة قطعة « رقم 1443 « والبناية التجارية رقم «2206» في منطقة مويلح في الشارقة قطعة رقم «804» ومبلغ مليون درهم من حساب المتهم أحمد حسن محمد الرستماني. . بجانب مصادرة الأجهزة و الأدوات المستخدمة في الجريمة.

كما قررت المحكمة إغلاق «مركز العقل الذكي» و«مركز الأسرة السعيدة» و«مركز منارات للاستشارات التربوية» في إمارة عجمان..والمواقع الإلكترونية وهي موقع الإمارات للدراسات والإعلام «إيماسك» و«المواطنون السبعة الإلكترونية» و«وطن يغرد خارج السرب» و«دعوة الإصلاح الإلكتروني» و«بكة ينابيع التربوية الإلكتروني» الواردة في تقرير الخبير.

وكانت هذه القضية قد استاثرت باهتمام محلي واقليمي ودولي منذ الإعلان عن إحالة المتهمين إلى القضاء بتهمة محاولة الاستيلاء على الحكم، ومناهضة المبادئ الأساسية التي يقوم عليها، والإضرار بالسلم الاجتماعي، إذ كشفت التحقيقات الأولية واعترافات المتهمين للنيابة العامة، عن وجود مخططات تمس أمن الدولة، إضافة إلى ارتباط التنظيم وأعضائه بتنظيمات وأحزاب ومنظمات خارجية مشبوهة، وفق ما نشرته صحيفة «الإمارات امس».

ووفقا للتحقيقات، فقد انشأ المتهمون وأسسوا وأداروا تنظيما يهدف إلى مناهضة المبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام الحكم في الإمارات والاستيلاء عليه، واتخذ التنظيم مظهرا خارجيا وأهدافا معلنة هي دعوة أفراد المجتمع إلى الالتزام بالدين الإسلامي وفضائله، بينما كانت أهدافهم غير المعلنة الوصول إلى الاستيلاء على الحكم في الدولة ومناهضة المبادئ الأساسية التي يقوم عليها، وقد خططوا لذلك خفية في اجتماعات سرية عقدوها في منازلهم ومزارعهم وأماكن أخرى حاولوا إخفاءها وإخفاء ما يدبرونه خلالها عن أعين السلطات المختصة.

وبعد صدور الحكم في هذه القضية صرح مصدر مسؤول في وزارة العدل أن المحاكمة اتسمت بالشفافية التامة حيث عقدت جلساتها بشكل علني ومن خلال محكمة تمثل أعلى درجات النظام القضائي في دولة الإمارات العربية المتحدة برئاسة وعضوية قضاة ذوي خبرة وكفاءة عالية مختصة ومستقلة وحيادية تستند إلى قانون مستقل بها.

وأشار إلى أن الحضور شهد بحيادية المحكمة والمساواة في التعامل مع المدانين وحسن إدارة جلسات المحاكمة منذ بدايتها وحضور جميع منظمات المجتمع المدني في الدولة وممثلي الصحافة المحلية وأهالي المدانين جميع جلسات المحاكمة.

وأضاف المصدر أن جميع الإجراءات التي اتخذت بحق المدانين تمت بأمر من النيابة العامة وهي فرع أصيل من السلطة القضائية التي تتمتع بالاستقلال التام وفق أحكام دستور الدولة والقانون حيث أشرفت على الدعوى إشرافا مباشرا منذ التحريات الأولى التي بدأتها جهات الاستدلال وبعدها تولت النيابة بنفسها التحقيق معهم وتوجيه التهم إليهم فور القبض عليهم..كما أن تجديد حبسهم صدر عن المحكمة الاتحادية العليا بعد أن اطلعت على تحقيقات النيابة واستمعت لأقوال المدانين وذلك لمدد محددة وفقا للقانون ويتبين هذا من أوراق الدعوى وذلك حين تمت إحالتها إلى المحكمة المختصة.

وقال إنه منذ بداية الدعوى كفلت المحكمة للمدانين حقوقهم التالية..

حرية اختيار فريق دفاعهم وعمل التوكيلات القضائية لفريق دفاعهم وذويهم وتمكينهم طيلة مدة توقيفهم على ذمة الدعوى من الاتصال والاجتماع بفريق دفاعهم.. وتوفير لائحة الاتهام ومرفقاتها فور إحالة الدعوى للقضاء لفريق الدفاع. وأضاف المصدر أن الضمانات التي قدمت للمدانين شملت. . تمكين جميع المدانين بشكل شخصي من تقديم دفاعهم..وإعطاءهم الحرية الكاملة في تقديم ما يثبت براءتهم قولا وكتابة..وتقديم شهود النفي من جانبهم..وحضور محامي الدفاع عن جميع المدانين وتقديم مذكراتهم ومرافعاتهم..وتمكينهم من مناقشة شهود الإثبات والخبراء الفنيين والخبراء الماليين بانفسهم ومن خلال محاميهم..والاطلاع على الأدلة المقدمة في ملف الدعوى الصوتية والمرئية وكانوا وفق نص القانون آخر من يتكلم.

وقال المصدر إن الأحكام الصادرة امس أكدت تبعية التنظيم السري إلى إطار تنظيمي إقليمي يتبع بدوره التنظيم العالمي الهادف وبصورة منهجية إلى إخضاع سيادة الدولة له وقد اتخذت السلطات المختصة في مواجهتهم إجراءات قضائية وفقا للقوانين المعمول بها في الدولة وبما يتوافق مع مبادئ حقوق الإنسان المقررة في المواثيق الدولية.

وأضاف أن المدانين وأعوانهم الإقليميين سعوا إلى تصوير التنظيم السري بأنه تنظيم وطني يسعى للإصلاح السياسي ولتصوير بعض قياداته بأنهم نشطاء في الدفاع عن حقوق الإنسان والواقع أنهم وبحسب التحقيقات والأحكام الصادرة كانوا يعملون وفق أجندة سرية تسعى للاستيلاء على الدولة أما الادعاء بانهم نشطاء في مجال حقوق الإنسان فلم يكن الهدف منه سوى التغطية على الأهداف الحقيقية للتنظيم.

وشددت وزارة العدل في بيانها على ان حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات من المبادئ المقررة في دستور دولة الإمارات العربية المتحدة وفي الممارسة العملية ووسائل إعلامها مفتوحة يوميا لإبداء الرأي من كل من يقيم على أرضها كما أنها لا تضيق ذرعا من الانتقادات السياسية ولا تمنع المدافعين عن حقوق الإنسان من ممارسة نشاطهم ولكنها تمنع بحزم أي مساس بأمنها الوطني.

وأكد المصدر أن المدانين الذين تمت محاكمتهم ليسوا سجناء رأي ولا نشطاء لحقوق الإنسان ولا سياسيين سلميين إنما أدينوا في قضية جنائية من جرائم أمن الدولة. وأوضح المصدر أن عمل جمعيات حقوق الإنسان والمنظمات مكفول بالدستور والقانون ودولة الإمارات العربية المتحدة تحترم دورها وعملها.

استجابة لما رفعته الوزارات المعنية من تقارير

السعودية: أمر ملكي بتمديد فترة تصحيح أوضاع العمالة المخالفة

الرياض - «وكالات»: أمر ملك السعودية عبد الله بن عبد العزيز امس بتمديد فترة تصحيح أوضاع العمالة المخالفة لقوانين العمل والإقامة حتى نهاية العام الهجري 1434 كحد أقصى، والذي سيوافق الثالث من نوفمبر المقبل، وتنتهي المهلة الأولى اليوم الاربعاء. وقالت وكالة الأنباء السعودية الرسمية «واس» -في بيان نشرته في موقعها- إن قرار التمديد «استجابة لما رفعته وزارات الخارجية والداخلية والعمل بشأن التعاون التام والاستجابة السريعة من المواطنين والمقيمين وقطاع الأعمال، الأمر الذي نتج عنه تصحيح أوضاع أعداد كبيرة من المخالفين». وأشار البيان إلى أن السفارات والقنصليات المعنية بالاستيفاء بالوثائق المطلوبة تعرف ضغطا شديدا من المراجعين، ولهذا «تقرر تمديد مهلة تصحيح أوضاع من تنطبق عليهم الشروط النظامية تسهيلا على المواطنين والمقيمين». وأوضحت وزارة العمل السعودية أن عدد المستفيدين من المهلة التصحيحية التي تنتهي غدا -ومدتها ثلاثة أشهر- فاق المليون ونصف المليون، ودفعت قرارات الوزارة الكثيرين من العمال الأجانب لمغادرة البلاد، وفي آخر مايو الماضي نقلت صحف محلية عن مسؤولين في وزارة العمل وإدارة الجوازات قولهم إن 124 ألف عامل وافد على الأقل غادروا المملكة منذ بداية فترة تصحيح الأوضاع في أبريل الماضي.

وأضافت الوزارة أنها ستستأنف الحملات الأمنية ومهام الجهات المختصة من أجل ضبط المخالفين في مناطق المملكة كافة «اعتبارا من الأول من شهر المحرم عام 1435». وتشير الوزارة إلى وجود أكثر من ثمانية ملايين أجنبي في المملكة، توفر تحويلاتهم النقدية دعما لاقتصادات بلدانهم، وفي مقدمتها الهند وباكستان والفلبين وبنغلاديش واليمن والسودان ومصر. وتسعى الرياض لإصلاح سوق العمل والقضاء على العمالة غير القانونية، ففي مارس الماضي أقر مجلس الوزراء السعودي تعديلات على نظام العمل استهدفت وضع حد لتنامي ما يعرف بالعمالة السائبة وقضت بمنع العمل لدى غير الكفيل ومنع عمل الوافد لحسابه الخاص.

غير أن نظام الكفالة سمح للشركات المحلية بالتحايل على القوانين الصارمة لوزارة العمل عن طريق تسجيل الأجانب العاملين بها لدى كفيل آخر، كما أدى النظام إلى ظهور سوق سوداء للعمالة إذ يتقاضى الكفلاء أموالا من الوافدين المسجلين لديهم لتجديد إقاماتهم في حين أنهم يعملون في واقع الأمر في وظائف أخرى.

لم يعلنا أي حلول ملموسة

الخرطوم وجوبا تتفقان على نزع فتيل أزمة تصدير النفط

علي عثمان ورياك مشار في مطار الخرطوم

الخرطوم - «وكالات»: تعهد نائبا رئيسي السودان وجنوب السودان امس الاول بحل نزاع يهدد بوقف تدفقات النفط من الجنوب عبر الحدود لكنهما لم يعلنا أي حلول ملموسة.

وتدهورت الروابط بين البلدين الشهر الماضي عندما قال السودان انه سيوقف صادرات النفط من جنوب السودان التي تمر في اراضيه الي مرفأ التصدير على البحر الاحمر ما لم تنه جوبا دعمها لمتمردين ينشطون عبر الحدود المشتركة. وينفي جنوب السودان هذه المزاعم.

ولنزع فتيل النزاع طار ريك مشار نائب رئيس جنوب السودان الي الخرطوم لاجتماع هو الاعلى مستوى بين البلدين منذ أن هدد السودان باغلاق خطي انابيب للنفط يعبران الحدود.

وبعد يومين من المحادثات بين مشار ونائب الرئيس السوداني علي عثمان طه قال الجانبان كلاهما إنهما يريدان تنفيذ اتفاقات تسمح لصادرات النفط من الجنوب بالمرور في اراضي السودان وتأمين حدودهما المتنازع عليها.

وقال طه بعد الجلسة الاخيرة من المحادثات التي حضرها وفدا البلدين «نحن ملتزمون «بالاتفاقات» ولدينا الارادة السياسية لتطبيع الروابط مع جنوب السودان.»

واضاف قائلا «نحن سعداء لنتيجة المحادثات واذا كانت هناك اي مشكلة فاننا نريد حلها بدون وسيط.»

ولم يقل الاثنان هل ستتوقف تدفقات النفط. واكتفى بيان مشترك بالقول بأن البلدين اتفقا على الا يدعم اي منهما المتمردين في اراضي الاخر لكنه لم يقترح اي خطوات ولم يشر الي تهديد السودان بوقف تدفقات النفط.

وفي مارس اتفق البلدان المتجاوران اللذان خاضا واحدة من اطول الحروب الاهلية في افريقيا والتي انتهت في 2005 على استئناف تدفقات النفط. وكانت جوبا قد اوقفت انتاجها النفطي بالكامل في يناير كانون الثاني 2012 عندما تصاعدت التوترات بشأن رسوم استخدام خطي انابيب ومنطقة متنازع عليها.

وقال دبلوماسيون انهم يشكون في ان السودان سيغلق خطي انابيب تصدير نفط الجنوب اللذين يعبران اراضيه لأن اقتصاده سيعاني اذا توقفت رسوم استخدامهما.

وشكل النفط المصدر الرئيسي لميزانية السودان الي ان انفصل الجنوب في يوليو 2011 عندما خسرت الخرطوم بين ليلة وضحاها 75 بالمئة من انتاجها النفطي ووضعها كمصدر للخام.

عباس: أفكار كيري مفيدة.. ولكن

الأراضي المحتلة: شهيد بمواجهات في الخليل.. والاعتقالات مستمرة

جنود اسرائيليون يستقوون على امرأة فلسطينية في الضفة

الأراضي المحتلة - «وكالات»: استشهد فلسطيني مساء أمس الاول، في مواجهات مع جيش الاحتلال في الخليل بجنوب الضفة الغربية. وأوضح متحدث باسم الشرطة الفلسطينية أن المواجهات اندلعت مع دورية إسرائيلية تشن حملة اعتقالات شملت عددا من الشبان قرابة منتصف الليل، في بلدة دورا جنوب غرب الخليل.

وقال المتحدث إن الفلسطيني الشهيد في الـ19 من عمره ويدعى معتز الشراونة، مشيرا إلى أن عربة عسكرية صدمته بينما كان الجنود يغادرون البلدة.

ونقلت وكالة صفا المحلية، عن شهود عيان، قولهم إنّ الشراونة قضى بعد صعوده على الجيب العسكري، حيث سقط أرضا وتعمّد جنود الاحتلال دهسه.

وبعد ذلك قال عمر النصر المسؤول في وزارة الصحة الفلسطينية ان الشاب معتز الشراونة قتل بالرصاص وليس دهسا بسيارة جيب عسكرية كما كان يعتقد. واضاف لرويترز» بعد اجراء عملية تشريح للجثة تبين ان هناك رصاصة بالصدر ادت الى الوفاة.»

وكان مسؤول فلسطيني قال امس إن شابا فلسطينيا توفي في بلدة دورا غربي مدينة الخليل بالضفة الغربية بعد أن دهسته سيارة جيب للجيش الاسرائيلي.

وذكرت متحدثة باسم الجيش الإسرائيلي إن فلسطينيين كانوا يرشقون جنودا يقومون بمهام روتينية في البلدة بالحجارة.

وقالت «ثم بدأوا يتسلقون مركبة عسكرية. حذرتهم قوات الأمن واستخدمت سبل تفرقة أعمال الشغب. وفي نهاية الأمر لم يكن هناك خيار واطلقوا النيران على أحدهم ويجري التحقيق حاليا في الواقعة.»

وأبلغ كامل حميد محافظ الخليل إذاعة صوت فلسطين «هذا الشاب معتز الشراونة «19 عاما» لا ذنب له على الاطلاق... حاول رفع علم فلسطين وبالتالي قام الجيش بدهسه بطريقة اجرامية متعمدة لقتله.»

واضاف «نحمل سلطات الاحتلال مسؤولية ما حصل وما قد يحصل.. هذا الاستهداف وهذه العربدة بلا مبرر.. لا يوجد اية اسباب تدعو الجيش لمهاجمة دورا أو اي موقع اخر.»

وقال مصدر في مستشفى عالية بمدينة الخليل ان الشراونة توفي بعد وصوله الى المستشفى بوقت قصير متاثرا باصابات لحقت به جراء تعرضه لحادث دهس.

هذا وقد تواصلت عقب الحادثة المواجهات العنيفة بين الشبان وجنود الاحتلال وسط بلدة دورا، وفي منطقتي خرسا والطبقة الواقعتين في الجهة الجنوبية.

وقال سكان محليون إن القوات الإسرائيلية نفذت عمليات اعتقال في المنطقة من دون أن يعرف حتى الآن عدد المعتقلين. وقد أكدت متحدثة إسرائيلية الواقعة لكنها قالت إن التقارير الأولية أشارت إلى أن الجنود أطلقوا النار على الشاب عندما تسلق عربة الجيش، مشيرة إلى أن الجيش فتح تحقيقا. كما اعتقلت قوات إسرائيلية تسعة فلسطينيين، خلال حملة دهم فجر الامس في الضفة الغربية. وقال مصدر حقوقي فلسطيني، إن الاعتقالات شملت مخيم الجلزون شمال رام الله، وقرية عورتا، جنوب نابلس. سياسيا قال الرئيس الفلسطيني محمود عباس امس ان الافكار التي طرحها وزير الخارجية الامريكي جون كيري لاستئناف المفاوضات مع الجانب الاسرائيلي مفيدة ولكنها بحاجة الى مزيد من التوضيح.

واضاف خلال مؤتمر صحافي مشترك مع رئيس الوزراء الايطالي انريكو ليتا في رام الله «في الايام الاخيرة عقدنا ثلاثة اجتماعات من اجل الوصول الى ارضية لبدء المفاوضات. لكن لم يقتصر الحديث عن ارضية او بداية المفاوضات وانما تناولنا جميع القضايا التي تهمنا كفلسطينيين وبالتاكيد تهم الاسرائيليين.»

وانهى كيري يوم الاحد سلسلة اجتماعات على مدار اربعة ايام متواصلة بشكل منفصل مع القيادتين الفلسطينية والاسرائيلية دون حدوث انفراجة لاعادة الجانبين الى طاولة المفاوضات وان جرى الحديث عن احراز بعض التقدم.

ولم يكشف عباس عن طبيعة الافكار التي طرحها كيري الذي عادة ما تكون لقاءاته معه بشكل ثنائي معظم الوقت. وقال عباس ان كيري «وعد ان يعود بعد اسبوع او اكثر قليلا. ترك وفده هنا لمتابعة الامور معنا ومع الجانب الاسرائيلي.»

واضاف «اقول لكم نحن متفائلون لان السيد كيري جاد ومصمم على الوصول الى حل وهذا يجعلنا متفائلين وبالتالي نامل ان ياتي الوقت القريب جدا لنجلس على طاولة المفاوضات ونتناول القضايا الاساسية القائمة بيننا وبين الاسرائيليين.»

وحذر عباس خلال المؤتمر ان الوقت ينفد امام الوصول الى حل سياسي يضمن اقامة دولتين.

وقال «نحن نريد لحل الدولتين ان يكون حقيقة ناجزة على الارض باقامة دولة فلسطين المستقلة عاصمتها القدس الشرقية على حدود عام 1967 لنعيش جنب الى جنب مع اسرائيل وينعم الشعبان بالامن والاستقرار وفي اطار من الجوار الحسن وتمتع المنطقة بثمار هذا السلام والتعايش.»

واضاف «الجميع يدرك ان نافذة حل الدولتين بدات تضيق بسبب استمرار النشاطات الاستيطانية بشكل خاص والاستمرار في ممارسات اسرائيلية كرفض اطلاق سراح الاسرى الفلسطينيين من سجون اسرائيل.» ويريد عباس ان تعمل اسرائيل على تجميد الاستيطان والاعتراف بحل الدولتين على اساس حدود عام 1967 والافراج عن اسرى خصوصا المعتقلين قبل عام 1994 والبالغ عددهم 103 اسرى.

وردا على سؤال حول استعداد نتياهو للجلوس في خيمة معه للوصول الى حل سلمي قال عباس «نحن لسنا بحاجة الى خيمة لنلتقي. نحن والسيد نتياهو هناك بيته وهنا بيتي نستطيع ان نلتقي في البيوت.»

واضاف «لا يوجد ما يمنع من اللقاء في اي وقت. الامور واضحة نحن مستعدون في اي وقت نلتقي في البيوت.»

وجدد عباس حرصه على الوصول الى اتفاق سلام مع اسرئيل وقال «اننا حريصون على السلام. هؤلاء جيراننا. نحن نعترف انهم جيراننا ونريد ان نعيش معهم في امن واستقرار وان نحل كل المشاكل بيننا وبينهم.»

واضاف «ولكن اقول لهم كلمة ان الوقت من ذهب. الوقت مهم جدا نتيجة الاوضاع في المنطقة وبالتالي كلما عجلنا في حل مشاكلنا كلما كان ذلك احسن.»

ربما كانت متوجهة إلى الصومال

الأمم المتحدة: السلطات اليمنية توقف سفينة إيرانية محملة بالأسلحة

الامم المتحدة - «وكالات»: جاء في تقرير سري للامم المتحدة اطلعت عليه رويترز ان السلطات اليمنية ضبطت سفينة ايرانية محملة بالاسلحة في يناير ربما كانت متجهة ايضا الى الصومال.

واعترضت قوات يمنية السفينة جيهان 1 قبالة ساحل اليمن يوم 23 يناير وقال مسؤولون أمريكيون ويمنيون انها كانت تحمل شحنة كبيرة من الاسلحة تشمل صواريخ سطح/جو تهرب من ايران الى متمردين في اليمن.

ونقل التقرير السري للمنظمة الدولية الذي اعدته مجموعة المراقبة التابعة للامم المتحدة الخاصة بالصومال واريتريا عن مسؤولين يمنيين قولهم ان وقود الديزل الذي كان في السفينة ربما كان يزمع شحنه الى الصومال.

واشارت المجموعة - التي ترصد الالتزام بعقوبات مجلس الامن التابع للامم المتحدة - مخاوف في تقريرها الذي اعدته بشأن تدفق الاسلحة الى ميليشيا حركة الشباب الاسلامية منذ ان خفف المجلس في وقت سابق هذا العام حظر الاسلحة الذي فرضه على حكومة الصومال الضعيفة المدعومة من الغرب.

ولم يذكر التقرير صراحة ان الاسلحة التي كانت تحملها السفينة متجهة الى الصومال لكن دبلوماسيا بمجلس الامن قال انه اذا كان صحيحا ان وقود الديزل متجه الى الصومال فانه لا يمكن استبعاد ان المواد الاخرى التي تحملها السفينة بما فيها الاسلحة ربما كانت متجهة الى هناك ايضا.

ورفض علي رضا ميريوسفي وهو متحدث باسم بعثة ايران لدى الامم المتحدة التلميح الى ان ايران قد تكون لها علاقة باي حال بامدادات الاسلحة لحركة الشباب.

وقال «هذه بعض المزاعم التي ليس لها أساس من الصحة وافتراءات سخيفة بشأن جمهورية ايران الاسلامية.»

واضاف «هذا التقرير المزعوم لمجموعة المراقبة للصومال والذي يتعلق بشحنات أسلحة من ايران ليس له أي اساس ولا يستند الى الحد الادنى من العقلانية.»

ولم ترد بعثة الامم المتحدة في الصومال على الفور على طلب التعليق على التقرير.

وكتب خبراء الامم المتحدة انه وفقا لمسؤولي الامن اليمنيين فان الاسلحة والذخيرة كانت معبأة في حاويات صغيرة مخبأة داخل عدة غرف كبيرة ممتلئة بوقود الديزل.